

«التجارة» و«هيئة الأسواق» يحددان اليوم رقابتهما لحوكمة الشركات المدرجة

يجمع مسؤولون من وزارة التجارة والصناعة وهيئة أسواق المال اليوم الأحد لترتيب قواعد حوكمة الشركات المدرجة في البورصة. وقال مسؤول في وزارة التجارة والصناعة في تصريح لـ «الأنباء» إن بيانات ستصدر قريبا بهذا الشأن لتحديد دور «التجارة» و«الهيئة» في الحوكمة وتحديد الجهة الرقابية لكل إجراء بدل من ازدواج الرقابة المتوقعة في بعض المسائل الرقابية. وأضاف أن الشركات ملزمة بتزويد الجهات المعنية بشكل ربع سنوي بما يفيد تنفيذ القواعد وكذلك الهيكل التنظيمي المعتمد. وتتناول قواعد حوكمة الشركات مبادئ ومتطلبات تقوم عليها أسس الحوكمة ومنهجية تطبيق تلك القواعد.

عاطف رمضان

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

انخفاض 17% إلى 612 مليون دينار بـ 2014

البنوك الكويتية تسجل ثاني أدنى مخصصات منذ بداية الأزمة



المخصصات تقارب 5 مليارات منذ 2008 .. أعلى بـ 28% من الأرباح

قاربت المخصصات الإجمالية المتراكمة لقطاع البنوك منذ بداية عام 2008، وحتى نهاية عام 2014 مستوى الـ 5 مليارات دينار (4,84 مليارات دينار) مما شكل تهديدا للقطاع المصرفي بالمقارنة مع صافي أرباح القطاع التي بلغت خلال الفترة نفسها 3,57 مليارات دينار وكذلك حجم محفظته من القروض التي بلغت نهاية عام 2014 نحو 30,8 مليار دينار. وكذلك حرم المساهمون من فرصة الحصول على توزيعات الأرباح الجديدة وإعادة استثمارها في البورصة وتدويرها في الاقتصاد الكويتي. كانت حصة بيت التمويل الكويتي منها نحو 1,6 مليار دينار تعادل ضعفي صافي الأرباح المسجلة خلال السنوات السبع الماضية. أما بنك الخليج، فقد بلغت مخصصاته الإجمالية 945 مليون دينار. البنك الوطني في المرتبة الثالثة بإجمالي مخصصات بلغت 648 مليون دينار تعادل 34% من صافي الأرباح. أما البنك التجاري وبنك برقان فقد حجرا إجمالي مخصصات قيمتها 568 مليون و431 مليون دينار على التوالي تعادل 263% و183% من صافي الأرباح خلال السنوات السبع الماضية.



تحسن في ملف المخصصات لدى القطاع المصرفي الكويتي لكنه مازال يضغط على الأرباح والتوزيعات النقدية .. في الصورة بعض البنوك التي حققت نتائج إيجابية في خفض المخصصات (محمد هاشم)

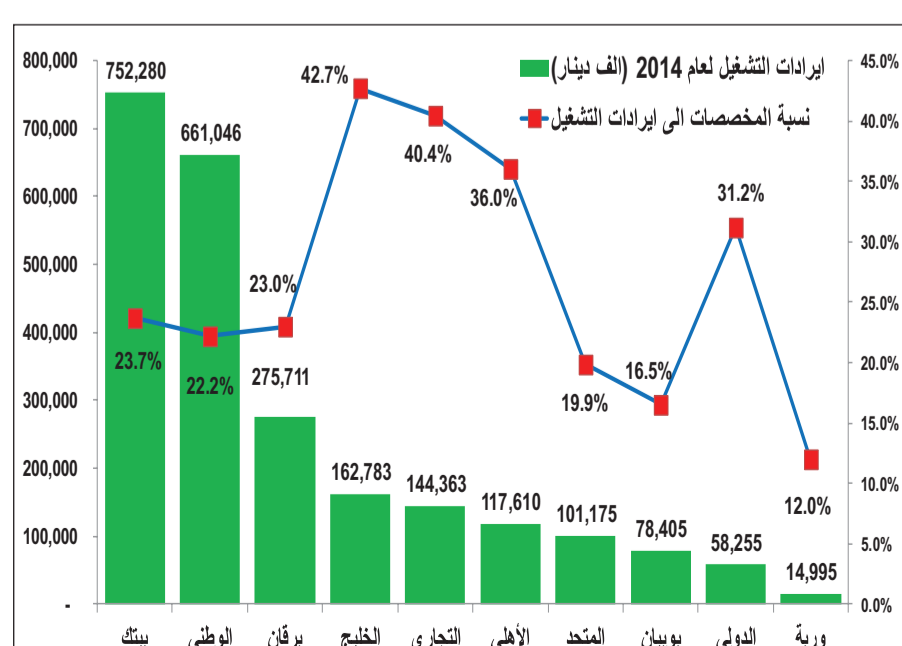
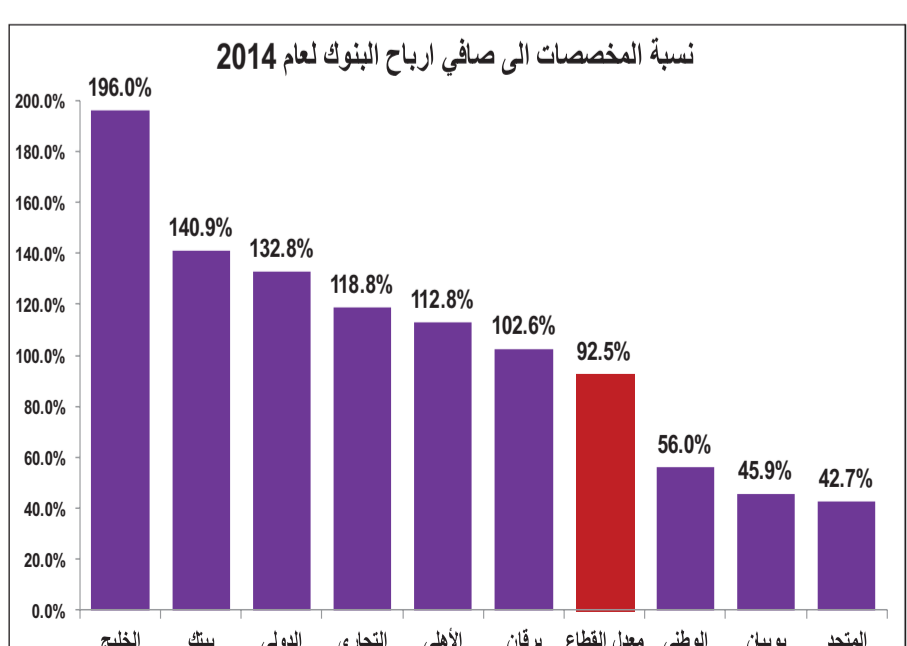
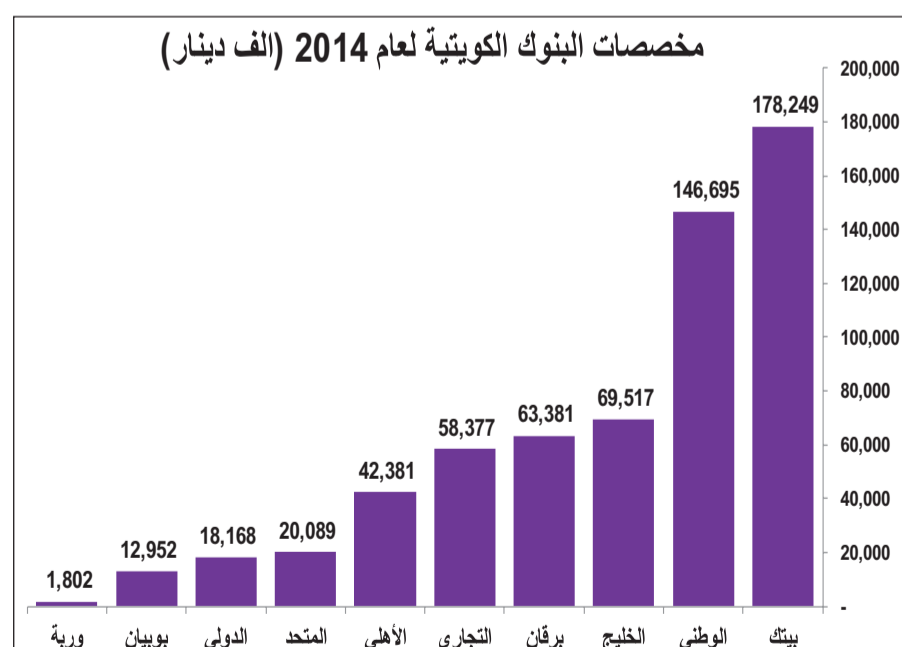
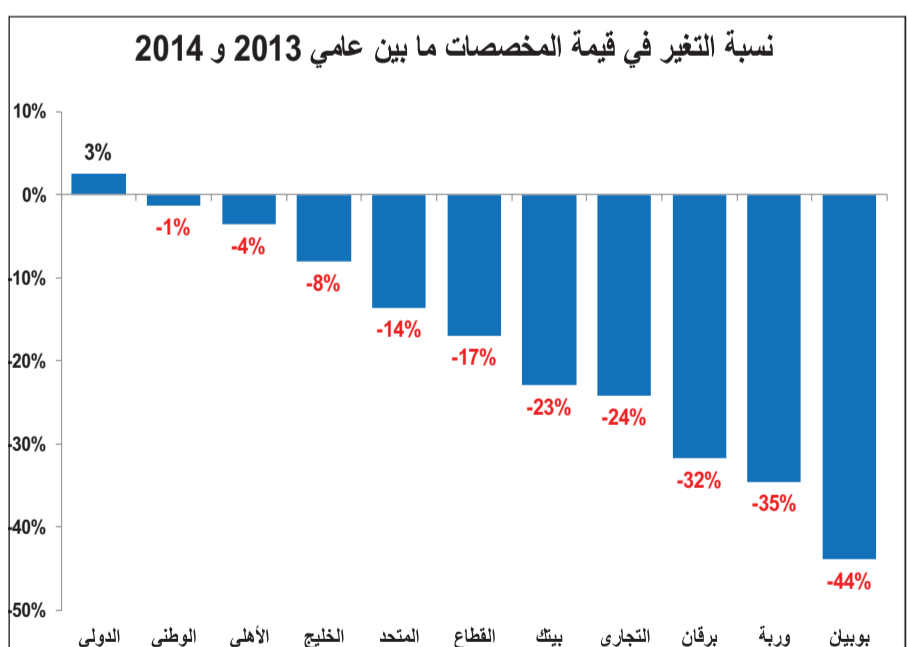
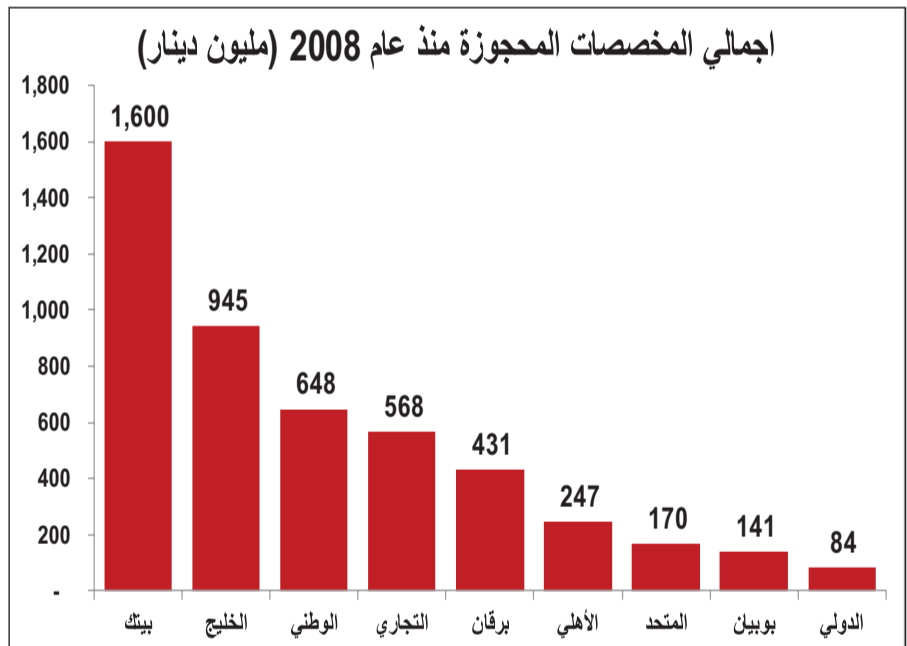
تطور إيجابي لدى «بيتك» .. وأدنى المخصصات منذ الأزمة بفضل الإدارة الجديدة

استقرار في حجز المخصصات لدى «الوطني» بكل ربع .. وبين الأدنى مقارنة مع الأرباح ضمن قطاع المصارف

مخصصات بنك الخليج الأقل بـ 7 أعوام عند 70 مليون دينار

تراجع مخصصات برقان بـ 32% في 2014 إلى 63 مليوناً

تحسن كبير لدى البنك التجاري وانخفاض المخصصات إلى 58 مليوناً



المحل المالي

كشف تحليل أعدته «الأنباء» أن المخصصات الإجمالية للبنوك الكويتية خلال عام 2014 انخفضت بنسبة 17% لتسجل 612 مليون دينار (ثاني أدنى المخصصات بعد عام 2010 حين بلغت 509 ملايين دينار) بالمقارنة مع 737 مليون دينار خلال عام 2013. وتحسنت نسبة المخصصات المحجوزة إلى صافي الأرباح المحققة، حيث انخفضت النسبة من 139% خلال عام 2013 إلى 92% خلال عام 2014. ولكن هذه النسبة لا تزال مرتفعة وغير صحية، إذ إنها لا تزال تضغط على أرباح القطاع وتحرم المستثمرين من توزيعات نقدية أكبر، كما تضغط على أسعار أسهم القطاع وتقييماتها.

ورغم بعض التحسن في الوضع الائتماني وجودة الأصول للقطاع المصرفي الكويتي، إلا أن سياسة البنوك الكويتية وبنك الكويت المركزي المتحفظة في حجز المخصصات الكافية مقابل القروض غير المنتظمة لا تزال على حالها منذ عام 2008 ونتيجتها حجز المخصصات العامة والخاصة والتحوط للمزيد من القروض المتعثرة. لا يزال بيت التمويل الكويتي الأعلى حجرا للمخصصات مقابل القروض غير المنتظمة بإجمالي مخصصات خلال عام 2014 بلغت 178,25 مليون دينار أي ما يساوي 141% من صافي الأرباح لعام نفسه و24% من إجمالي إيرادات التشغيل. ومن الملاحظ أن أكثر من 60% من مخصصات بيتك لعام 2014 قد حجزت خلال الربع الرابع بقيمة 109 مليون دينار، بينما مخصصات البنك الوطني ربع السنوية خلال عام 2014 كانت متقاربة بمعدل 43,7 مليون لكل ربع باستثناء مخصصات الربع الأول التي بلغت فقط 15,7 مليون دينار.

وبالرغم من بقاء مخصصات بيتك مرتفعة إلا أن هناك تطورا إيجابيا بانخفاضها بنسبة 23% عن عام 2013 حين بلغت 231,55 مليون دينار وهي الأدنى منذ